

رحلتان يوميا إلى الدار البيضاء اعتباراً من أول سبتمبر

طيران الإمارات تضاعف خدماتها إلى المغرب



طيران الإمارات

أعلنت طيران الإمارات عزمها تشغيل رحلة يومية ثانية من دون توقف بين دبي والدار البيضاء اعتباراً من أول سبتمبر 2014. كما ستقوم اعتباراً من 26 أكتوبر المقبل بخدمة الرحلة الجديدة بطائرة بوينغ 777-300ER بدلاً من الإرباص A340-500. لتتم الرحلتان اليوميان اعتباراً من هذا التاريخ بطائرتان بوينغ 777.

وتوفر طائرة البوينغ 777-300ER ثمانية أجنحة خاصة في الدرجة الأولى، و42 مقعداً لتحويل إلى سرير مسطح في درجة رجال الأعمال و310 مقاعد مريحة في الدرجة السياحية. وستزيد الرحلة الإضافية من الطاقة الاستيعابية لأعداد الركاب المسافرين على رحلات الشاقلة أسبوعياً إلى المغرب بنسبة 100%، أي بمقدار 2520 مقعداً إضافياً أسبوعياً في الاتجاهين.

وقال عادل الغيث، نائب رئيس طيران الإمارات للعمليات التجارية لمنطقة شمال وغرب أفريقيا، أردنام خلال تشغيل رحلة يومية ثانية باستخدام طائرة أكبر على هذا الخط، تلبي متطلبات عملائنا المتنامية. وسوف نتيح لنا الخدمة الجديدة المساهمة في تعزيز ودعم حركة التجارة والسياحة في عدد من الوجهات الرئيسة في منطقة أفريقيا، كما ستوفر للمسافرين بين دبي والدار البيضاء خيارات أوسع لمواعيد سفرهم، ومرونة

أكثر مرونة لسفرهم عبر دبي بسهولة إلى مختلف محطات الشبكة العالمية لطيران الإمارات التي تغطي أكثر من 140 وجهة في القارات الست.

كما سترفع الخدمة الجديدة طاقة الشحن اليومية التي توفرها طيران الإمارات على خط الدار البيضاء إلى 46 طناً يومياً في كل اتجاه، ما يعني أن الشركات الغربية ستستفيد من طاقة شحن أسبوعية لتصدير منتجاتها تصل إلى 322 طناً في الأسبوع. وتتضمن أهم صادرات المغرب

الأدوات الكهربائية والمنتجات المعدنية والكيميائية، والمنتجات الفلاحية والملابس، في حين تتضمن الواردات المنتجات النفطية والسيارات والفحم.

يذكر أن طيران الإمارات قامت خلال الـ12 سنة الماضية بتوفيرها منذ انطلاق رحلاتها إلى المغرب سنة 2002، بنقلها يزيد على 1.6 مليون مسافر بين دبي والدار البيضاء، ما يمكن المغرب من الاستفادة من الأسواق السياحية الرئيسة والوجهات التجارية، كالإيابان والصين وأستراليا

وزير النفط الفنزويلي يتعهد من جديد برفع أسعار «البنزين»

قال وزير النفط الفنزويلي، رفاثيل راميريز، إن فنزويلا سترفع أسعار البنزين مكرراً وعداً للحكومة بزيادة أدنى أسعار للوقود في العالم للمرة الأولى في عقدين.

ولم يقدم راميريز إطاراً زمنياً للزيادة، لكنه قال إنها لن ترتفع الأسعار المحلية لتصبح مماثلة للأسعار الدولية.

ووفقاً لإرقام حكومية، فإن أسعار الوقود الرخيصة تكلف فرع إنتاج البنزين بشركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة (بتروليبوس دي فنزويلا) خسائر قدرها 12.5 مليار دولار سنوياً.

وتاجلت بضع محاولات لرفع أسعار الوقود في فنزويلا التي تعاني أعلى معدل للتضخم في الأمريكتين، والذي وصل إلى 60.9 بالمئة على أساس سنوي في مايو.

وقال راميريز، وهو أيضاً رئيس شركة بتروليبوس دي فنزويلا، إن خلق السعر الدولي، لأن ذلك ليس هو المقصد، لكنه سيكون سعراً مغفولاً.

وملأه خزان وقود سيارة صغيرة ببنزين 91 أوكتن في فنزويلا يتكلف حوالي 38 سنتاً أميركياً أو ما يقل أربع مرات عن سعر زجاجة مياه ممتلئة بالحجم.

ويبلغ سعر لتر البنزين 95 أوكتن ما يعادل 15 سنتاً أميركياً. وقال راميريز، «نحن البلد الأعلى استهلاكاً للبنزين من حيث نصيب الفرد، ولدينا أدنى أسعار للبنزين في العالم. هذا شيء لا يمكن تبريره».

ورفع أسعار الوقود موضوع حساس في فنزويلا التي تملك أكبر احتياطات من النفط الخام في العالم.

وشارك آلاف الفنزويليين في احتجاجات وقتل مئات في اشتباكات في أوائل عقد التسعينات عندما ضاعفت الحكومة أسعار البنزين إلى المثلين. وزادت أسعار النقل العام بما يصل إلى 30 بالمئة.



رفاثيل راميريز

عدد المكاتب العقارية غير المرخصة بجدة يفوق النظامية

تقوم العقارات والمشتات الاقتصادية في ظل المطالبات بوجود مثل هذه الهيئة لتكون أعمال التقييم نظامية وتحت إشراف جهة متخصصة ورسمية، مشدداً على أن دور الهيئة سيركز على المساهمة في الحد من ارتفاع أسعار العقار، وتقييمه بالسعر العادل.

ولفت الغامدي إلى أن عدد المكاتب العقارية في مدينة جدة وفقاً للإحصاءات المعلنة من غرفة تجارة جدة يصل إلى ١٥٠٠ مكتب تقريباً مسجلة رسمياً بالغرفة، وتمثل سجلات تجارية، ويوجد قرابة ٢٠٠٠ مكتب غير مرخصة، ولا تلك سجلات تجارية، وهذا ما يسبب عدم توافر المعلومات بالسوق وغياب تعاون المتعاملين في هذه الهيئة في ما بينهم.

وشدد على أهمية التقييم وتأثيره الكبير في القطاع العقاري، إذ يوفر الحماية اللازمة لكل الأطراف، سواء المستثمرين أم الممولين أم العملاء أم شركات التأمين أم القطاع

أكد متخصصون في الشأن العقاري أهمية توثيق عمليات التقييم والرقابة عليها لكبح جماح زيادة الأسعار في مناطق ومحافظات السعودية، وإيجاد متخصصين يقومون بعمليات التقييم لتجنب المستثمرين دفع مبالغ إضافية تزيد على قيمة العقار الحقيقية، كاشفاً أن عدد المكاتب العقارية المرخصة في جدة يبلغ ١٥٠٠، فيما يوجد نحو ٢٠٠٠ مكتب غير مرخصة.

وأشار رئيس طائفة العقار في جدة، خالد بن عبدالعزيز الغامدي، إلى أن النهوض بصناعة العقار في المملكة يتطلب وضع قواعد وتنظيم للتقويم العقاري وأرساء معايير واضحة ومحددة وثابتة للتقويم العقاري والمقومين لتحقيق العدالة ورفع الأداء وتنظيم السوق.

واعتبر قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على إنشاء الهيئة السعودية للمقومين المعتمدين خطوة تنظيمية لأعمال

العقاري أم القطاع المالي والاقتصاد ككل، من جانبه، رأى الممثل العقاري المعتمد خليفة المسلماني أن عملية التقييم العقاري بحد ذاتها مؤثرة في الوضع الاقتصادي للدولة وفي عمليات التمويل والاقتراض من المؤسسات المالية وكذلك معيشة الفرد المستفيد، فالتقييم العقاري يلعب دوراً مهماً ورئيساً في عملية الاستدانة من المؤسسات المالية أو عند البيع والشراء.

وأكد أهمية إكساب المشاركين المفاهيم والأسس العلمية والمهارات في مجال التقييم والتقويم العقاري وفق منهجية متكاملة لإعداد كوادر عالية التخصص المهنية، من خلال تدريبهم مهارات التقييم عن طريق اتباع المنهج العلمي المتكامل لأعمال التقييم العقاري ومعاييره الفنية دولياً، وإكسابهم بعض المهارات مثل التوقع المستقبلي بالنسبة للعقارات، وهي ضرورية في تحديد سعر العقار.

أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين، اللجنة المكلفة بإعداد قانون جديد للاستثمار بمصر، أوشكت على الانتهاء من صياغة مواد القانون، والذي من المقرر إحالته لرئاسة الوزراء خلال أيام.

وقال رئيس الجمعية، المهندس حسين صبور، إن الهيئة العامة للاستثمار تسعى لانتهاء من إعداد القانون قبل انقضاء فترة إعداده، حيث وجه الرئيس بضرورة الانتهاء منه خلال شهر.

وكان الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، قد طلب من رجال أعمال مصريين، التقى بهم الشهر الماضي، مشاركة الحكومة في إعداد قانون جديد لجذب المستثمرين، ووضع نهاية للتمارعات الحكومية مع رجال الأعمال. وأوضح صبور أن مشروع القانون الجديد سيعمل على تحويل مصر لنظرة جاذبة للاستثمار، إضافة إلى أنه سيسير كافة الإجراءات أمام المستثمرين المصريين والأجانب، كما أنه سيغني عن البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر، موضحة أن إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتي لا تستغرق سوى شهر في أي دولة، تأخذ وقتاً

أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين، اللجنة المكلفة بإعداد قانون جديد للاستثمار بمصر، أوشكت على الانتهاء من صياغة مواد القانون، والذي من المقرر إحالته لرئاسة الوزراء خلال أيام.

وقال رئيس الجمعية، المهندس حسين صبور، إن الهيئة العامة للاستثمار تسعى لانتهاء من إعداد القانون قبل انقضاء فترة إعداده، حيث وجه الرئيس بضرورة الانتهاء منه خلال شهر.

وكان الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، قد طلب من رجال أعمال مصريين، التقى بهم الشهر الماضي، مشاركة الحكومة في إعداد قانون جديد لجذب المستثمرين، ووضع نهاية للتمارعات الحكومية مع رجال الأعمال. وأوضح صبور أن مشروع القانون الجديد سيعمل على تحويل مصر لنظرة جاذبة للاستثمار، إضافة إلى أنه سيسير كافة الإجراءات أمام المستثمرين المصريين والأجانب، كما أنه سيغني عن البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر، موضحة أن إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتي لا تستغرق سوى شهر في أي دولة، تأخذ وقتاً

مصر تؤكد انتظام إمداد مصانع الأسمدة بالغاز الطبيعي



مصنع أسمدة في مصر

تمتلك مصنعين أحدهما يعمل والآخر متوقف نتيجة انخفاض ضغط الغاز في منطقة العين السخنة لزيادة مسحوبات محطات الكهرباء من الغاز في إطار إعطاء الأولوية المطلقة لتوفير احتياجات محطات الكهرباء من الغاز. علماً أن تخفيض الغاز لهذه المصانع سيكون لفترة محدودة خلال ذروة استهلاك محطات الكهرباء الأسمدة المشار إليها.

في سياق متصل، قال المتحدث الرسمي لوزارة البترول، حمدي عبدالعزيز، إن اللجنة المشتركة بين وزارتي البترول والكهرباء عقدت اجتماعها السنوية، ومن المتوقع استئناف العمل به خلال الشهر الجاري وذلك بعد الانتهاء من أعمال الصيانة.

وبالنسبة للشركة المصرية للأسمدة والتي

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية بمصر، انتظام إمداد مصانع الأسمدة باحتياجاتها من الغاز الطبيعي الذي يعد المكون الرئيسي لإنتاج الأسمدة.

وأوضح رئيس الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، المهندس خالد عبدالبديع، في بيان أصدرته وزارة البترول اليوم أن مصانع موبكو وحطوان والدلتا وأبو قير للأسمدة يتم تغطية احتياجاتها من الغاز الطبيعي بنسبة 100%.

وفيما يتعلق بمصنع الإسكندرية للأسمدة فهو حالياً متوقف عن العمل نتيجة قيامه بالعمرة السنوية، ومن المتوقع استئناف العمل به خلال الشهر الجاري وذلك بعد الانتهاء من أعمال الصيانة.

وبالنسبة للشركة المصرية للأسمدة والتي

العنقري: عدم فتح سوق السعودية قلص تدفق الاستثمارات

الكويت الوطني يؤكد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون للعام الخامس على التوالي خلال عام 2013، وفقاً لتقرير الاستثمارات العالمية السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأمم المتحدة لعام 2014، مبيناً أنه تراجع من 28 مليار دولار في عام 2012 ليصل إلى 24 مليار دولار العام الماضي، بتراجع قدره 14.6%.

يذكر أن السعودية شهدت تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الخامس على التوالي، بعد أن كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 24% من 12.2 مليار دولار خلال عام 2012 ليصل إلى 9.3 مليارات دولار خلال عام 2013. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من الاستثمار في المشاريع الكبيرة كشاريع البيئة التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات، وكما أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، فإن الحكومة السعودية تساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع الكبيرة، ويعتمد كثير من المستثمرين الأجانب على العقود والمشاريع المشتركة مع الحكومة.

أكد الكاتب والمحلل الاقتصادي محمد العنقري أن تراجع الاستثمار الأجنبي بالخليج عامة منذ عدة أعوام له أكثر من سبب أولها الأزمة المالية العالمية وما خلفته من أضرار كبيرة على أسعار الأصول بالدول الكبرى اقتصادياً، فكان تركيز المستثمرين على اقتناص الفرص فيها وكذلك التورات السياسية بالمنطقة خصوصاً بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي كان له انعكاس سلبي على الاستثمار بالمنطقة عموماً.

وأوضح أن المملكة تراجعت فيها الاستثمارات لنفس الظروف بالإضافة الي أن عدم فتح السوق المالي للاستثمار الأجنبي قلص من تدفق الاستثمارات عموماً رغم أن المملكة طورت الكثير من الأنظمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي وفيها فرص كبيرة جداً، ويتوقع أن تعود الاستثمارات الأجنبية للارتفاع بعد قرار السماح بالتداول المباشر للأجانب من الخارج بالسوق المالي إضافة لتطوير اللائحة الجديدة لأنظمة الاستثمار الأجنبي من قبل هيئة الاستثمار وكذلك استكمال البنية التحتية المحفزة ببعض المواقع الاستثمارية كراس الخير ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

يأتي ذلك في أعقاب صدور تقرير من بنك

ارتفاع أسعار المنازل البريطانية أكثر من المتوقع



منزل في بريطانيا

وتوقع اقتصاديون زيادة شهرية 0.4 بالمئة وسجلت 9.6 بالمئة. وقال ستيفن توكس، مدير الرهون العقارية في هاليفاكس، "في حين يظل المعروض منخفضاً فإن الطلب على الإسكان مازال مدعوماً باستمرار التعافي الاقتصادي ونمو التوظيف وتحسن ثقة المستهلك وتدني أسعار الرهون العقارية".

قالت هاليفاكس البريطانية للرهن العقاري إن أسعار المنازل ارتفعت أكثر من عشرة بالمئة على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة حتى يوليو. وقالت هاليفاكس إن أسعار المنازل زادت 1.4 بالمئة في يوليو بعد انخفاضها 0.4 بالمئة في يونيو، لترتفع أسعار المنازل في الأشهر الثلاثة حتى يوليو 10.2 بالمئة عنها قبل عام.



مصر تترقب تشييد القانون الجديد للاستثمار